

درجة الحشد والتعبئة داخل صفوفه، واثبات صحة موقفه الرسمي العلن، وليس المعالجة الواقعية لمسألة الحوار مع النظام الأردني، الذي توقف عملياً. وهذه العناية بتعبئة التنظيم وحشده تمت دون كبير اهتمام بتأثير الحملة الاعلامية على وضع جماهيرنا في المناطق المحتلة.

محمد خليفة: يجب أن لا نعزل الموقف في هذا الموضوع عن الظروف التي يتخذ فيها القرار، فمن خلال موضوعة الحوار ومتابعته، كان هناك هدف واضح وصريح يتمثل في عدم ترك النظام الاردني يلتحق بركب كامب ديفيد، عن طريق الحوار بودٍ حيناً وبضغط أحياناً.

ففي مرحلة الحملة على الحوار، كانت هناك معطيات ومؤشرات تؤكد على أن الملك حسين سيلتحق بكامب ديفيد، ولا بد من ايقاف الحوار، أي استخدام الضغط عوض الحوار السياسي في هذا الموضوع. هذه هي النقطة الاولى: يجب ألا نعزل الموقف عن الظروف السياسية التي تحيط به.

أما الجانب الثاني الذي أود التحدث عنه، فهو الحوار نفسه. إن الحوار لم يتوقف حتى الآن، الأمر الذي يشكل خطراً كبيراً، حيث أن النظام الاردني مازال مصراً على ابلاغ جميع الأطراف الدولية والعربية أنه لن يسمح بدخول فدائي واحد إلى الاردن. اذن موقف نظام الاردن تجاه منظمة التحرير ومستقبلها ودورها موقف مبدئي وثابت، وبالتالي لا بد وأن يكون لنا مواقف مبدئية وثابتة، رغم أننا نحتاج في بعض الأحيان إلى اجراء بعض الحوارات.

وبالنسبة للعلاقة بين م.ت.ف. والنظام في الأردن، أذكر أن مسألة العلاقة طرحت على بساط البحث اثر مؤتمر الرباط، الذي اضطر الملك حسين خلاله إلى الاعتراف بمنظمة التحرير كمثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، والمسؤولة عن مصير الأراضي الفلسطينية الواقعة تحت الاحتلال بما فيها الضفة الغربية.

لكن الاردن لم يغادر موقف التأييد اللفظي، ولم يبادر إلى اتخاذ أية اجراءات عملية، إلى أن جاءت مقررات مؤتمر القمة التاسع في ١٩٧٨ حيث اتخذ موقفاً مناهضاً لكامب ديفيد، تشكلت على اثره اللجنة الفلسطينية - الاردنية المشتركة.

وفي تقديري أن الجانب الفلسطيني الذي يمثل منظمة التحرير لم يتخذ الموقف الصلب للاستفادة من هذا الوضع، بمعنى أنه لم ينتزع الحد الأقصى من امكانيات العمل في الاردن، كحرية العمل السياسي على الأقل، واطلاق سراح المعتقلين الذين لا يزالون بالعشرات في سجون الحكم في الاردن.

أما فيما يتعلق باللجنة الفلسطينية - الاردنية المشتركة، فمهمتها أن تتولى دعم الصمود في الأرض المحتلة. ونحن نعرف أن هذه المسألة على غاية من الأهمية، لأن هناك سياسة اسرائيلية تقوم على تدمير مؤسساتنا الوطنية والاقتصادية في الأرض المحتلة كالمجالس البلدية وغيرها.